

التركيب النحوي وسياق المقام

تأليف الدكتور / عبد الوهاب خلف الله أمية¹

ملخص:

القص من دراسة التركيب النحوي هو دراسة الجملة داخل نصّها، أو تركيب النص كله، لأنّ الكلمات المفردة لا تبدو في النصّ وحدات لغويةً منعزلةً، ولكنها تتصل فيما بينها، حيث يركّب المرسل بعضها مع بعض، ويربط بينها في وحدة كبرى هي القرينة، أو التركيب وتطويع اللغة في النصوص لتصير التراكيب متطابقة، ويصير البناء حاله حال البناء المحكم، وبالتالي يكون النظر إلى دلالة التركيب كلّه لا إلى دلالة مفردات التركيب، نغّير موقعها، ليتوسع مفهوم علم الدلالة التركيبي إلى ما هو أعمق.

فنظام الكلمات، ونوع الترابط والانفصال بين العبارات، والتفاوت الملحوظ بين صيغ الكلمات في العبارة يكون مجالاً واسعاً يكشف إمكانات غير قليلة.

ومسألة النظم في العربية هي اختيار تراكيب وجمل على الرغم من أنّ القاعدة تبيح أمراً آخر صحيحاً، فبالاختيار يصبح التركيب وفقاً لتركيب يسبقه، ولفقاً لآخر يعقبه، وقد وعى بعض النحويين القديما القص من دلالة التركيب بأنه لا يقف عند العلاقات الوظيفية، بل قصدوا منها ما يفهم من التركيب، فاللفظة لا تكون بليغة في نفسها، وإنما تكسب بلاغتها من التركيب.

واختيار كلمة معينة في تركيب معين ووضعها في مكان ما - مقدمة أو مؤخرة- هذا الاختيار هو سياق داخلي أو هو ما يسمى بالسياق اللغوي، ويتمثل في الأصوات والكلمات والجمل، فالأصوات مثلاً تكون عادة خاضعة للسياق الذي تتركب فيه، فيتأثر كل صوت بما يتقدمه، أو يأتي بعده من أصوات.

¹ - - كلية الآداب - جامعة سبها

مقدمة:

تقوم هذه الدراسة على تطويع النحو واللغة بالكيفية التي يحسن معها جعل الكلام آخذاً بأعناق بعض، فيقوى ارتباطه ويصير التركيب كالبناء المحكم الأجزاء وفق قواعد وسنن العربية، بحيث يكون هذا الاستخدام وذلك النسيج محكما من خلال اختيار هذا الموضوع وهو (التركيب النحوي وسياق المقام). وقد يتبع من التركيب داخل الجملة ما أُطلق عليه (المقام)، ولذلك قال البلاغيون لكل مقام مقال، أو لكل كلمة مع صاحبها مقام.

فقد رأى البلاغيون وعلماء اللغة أنّ الكلام إذا لم يتشاكل مع مقامه يصبح كلاماً معقداً، وأنّ فهمه لا يكون تاماً أو مكتملاً، لأنّه إذا عُزل الكلام -وهو جانب المقال في المعنى النحوي - عن الموقف -وهو جانب المقام- يجرمه دفء الجو الطبيعي ويحيله إلى شيء جاف جامد.

فاللغة هي عبارة عن شبكة من العلاقات التركيبية على المستوى الصوتي في تأليف الأصوات، وعلى المستوى الصرفي في الوحدات الصرفية، وعلى المستوى التركيبي في تأليف الكلمات، ويمثل التحليل التركيبي بهذه الأخيرة في سلسلة التحليل اللساني للغة، ويعتبر أنّ الجملة هي أساس التحليل التركيبي. ولذلك يمكن القول: إنّ علم التركيب يدرس العلاقات الناشئة بشكل مطّرد بين كلمات الجمل التي تظهر في تراكيب مختلفة، أو بعبارة أخرى يدرس نظم تركيب الكلمات في الجمل أو تأليفها.

فقد وعى سيبويه بحسب الجمالي أنّ الدلالة تنبع من التركيب والنظم حين قسم الكلام إلى مستقيم حسن ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو مُحال كذب⁽¹⁾.

وربما فعل ابن قتيبة (ت 276 هـ) الفعل نفسه حين تدبر الشعر وتفحصه من خلال دلالة التركيب وسياق المقام، فرأى أنّ الحُسن والقُبْح مرده إلى المقام الذي يندرج تحت دلالة التركيب، فوجد الشعر أربعة أضرب:

1 - ينظر الكتاب ، سيبويه، تح.عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، 25/1.

ضرباً حسن لفظه وجاد معناه، وضرب حسن لفظه وحلا، وضرب جاد معناه وقصرت ألفاظه، وضرب تأخر معناه وتأخر لفظه (1).

فقد تناول ابن قتيبة في معياره للشعر تركيب اللفظ مع المعنى، وما ينتج عن ذلك في ضوء سياق المقام، لأن كل هذه التقسيمات لمفهوم الشعر قائمة على دلالة الألفاظ وتعانقها في الجمل والتراكيب، وهذا ما أدركه ابن القيم (ت 751 هـ) حين رأى أنّ اللفظ قبل العقد والتركيب بمنزلة الأصوات التي ينعق بها، ولا تقيد شيئاً، وإنما إفادتها بعد تركيبها (2).

وقد اشترط في الدلالة أن تكون تابعة لقصد المتكلم (المقام)، وأطلق عليها (الدلالة الحقيقية) (3)، أما ما يفهمه السامع يدركه على حسب جودة فكره وقريحته وصفاء ذهنه، ومعرفته السامعين في ذلك.

وقد أدرك عبدالقاهر الجرجاني أنّ النظم لا يُعنى بالكلمات المفردة، وإنما هو ضمّ الكلمات على طريقة فيها صنعة وفن وابتكار، فقال في بيان معنى النظم (التركيب): لو كان القصد بالنظم إلى اللفظ نفسه دون أن يكون الغرض تركيب المعاني في النفس، ثم النطق بالألفاظ على حذوها لكان ينبغي ألاّ يختلف حال اثنين في العلم بحسن النظم، أو غير الحسن فيه (4).

وفي كتابه أسرار البلاغة يوضح عبدالقاهر الجرجاني أنّ الاستحسان يقع في الألفاظ المرتبة على المعاني المرتبة في النفس (المقام) المنتظمة فيها على قضية العقل (5)، وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجملة المركبة.

1 - ينظر الشعر والشعراء، ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم)، تح د. مفيدة قميحة، دار الكتب العلمية، ط2، 1985م، ص21.

2 - ينظر إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، مراجعة طه عبدالرؤوف سعد، دار الجيل بيروت لبنان، بدوت ت، 238/3.

3 - المرجع السابق، 350/1.

4 - ينظر دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، ت. محمود شاكر، مكتبة الخانجي، 1984م، ص51.

5 - ينظر، أسرار البلاغة.

فبهذا الفهم الذي صيغ عند علمائنا هو نفسه الذي تتادي به الدراسات الحديثة، فلولا هذا الفهم الواعي لما عقدوا فصولاً في كتبهم تحمل عنوانات المعاني أو الدلالة، أو ما هو من هذا القبيل.

ومرد القول من ذلك توجيه الباحثين والمشتغلين باللغة ألا يصبوا اهتمامهم حول مسائل الإعراب وحده في حقل (دلالة التركيب) وأن يوجهوا اهتمامهم إلى أهمية إيضاح المعنى داخل التركيب، وأضْمُ رأيي إلى ما نادى به بعض الباحثين أمثال الدكتور تَمَّام حَسَّان⁽¹⁾، والدكتور محمود فهمي حجازي⁽²⁾ حيث تمنوا على الباحثين أن يستفيدوا من النحو وعلم المعاني مجتمعين. وسوف تكون دراستنا لهذا الموضوع (التركيب النحوي وسياق المقام) بعد هذه المقدمة على المحاور التالية:

تعريف سياق المقام لغة واصطلاحاً، مفهوم التركيب النحوي وربطه بالمقام التركيب لدى التحويلية التوليدية، دلالة التقديم والتأخير دلالة الذكر والحذف عند علماء النص، حذف الفعل، الذكر والحذف في المفعول،

دلالة التعريف بـ(أل) ، تعريف ركني الإسناد، تعريف ركني الإسناد ودلالته

التتكير دلالة التتوين، الاشتغال في التركيب النحوي، ثم خاتمة البحث

تعريف سياق المقام لغة واصطلاحاً:

السياق لغة: يعني التابع والتوالي، تقول العرب: ساق الإبل، وساق إليها (المرأة) صداقها أي مهرها⁽³⁾، والسوق معروف " قال تعالى: ﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾⁽⁴⁾ وقال أيضاً: ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾⁽¹⁾.

1 - ينظر اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973م، ص336-374.

2 - ينظر علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، دار غريب، بدون تاريخ، ص45.

3 - مقاييس اللغة، احمد بن فارس، تح عبدالسلام هارون، دار الجيل، ط1، بيروت، 1991م، ص117.

4 - سورة ق، آية 21.

أما تعريف المقام: فإنَّ العرب قرنت كلمة (المقام) بحديثها وخطبها وشعرها، ولم تكن نشأة هذا اعتباراً، وإنما لكونهم يخطبون قياماً، ليُرى مكانهم، ويُسمع كلامهم، وتُرى إشاراتهم الجسمية التي تتعلق بها دلالات خطابية، ومن عاداتهم أن يقوم الخطيب، ويقف الشاعر، ومن ثم قالوا: قام خطيباً، قام منشداً، وفي القرآن الكريم ورد لفظ المقام بهذا الاسم، الذي خاطب العرب بأساليبها وأعجزها الإتيان بمثله، قال تعالى: ﴿إِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذَكِّرِي بآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ﴾⁽²⁾.

قال الزمخشري: "مقامي، لأنَّهم إذا وعظوا الجماعة قاموا على أرجلهم يعظونهم، ليكون مكانهم بيناً... وكلامهم مسموعاً"⁽³⁾.
والشعراء العرب تداولوا (المقام) بهذا المعنى أيضاً كقول لبيد بن ربيعة العامري:

ومقامٍ ضيقٍ فرجئُهُ بحصاني ولساني وجدل⁽⁴⁾

فالمقام هنا في البيت يشمل المقامات البطولية لتفسيره هذا المقام بالحصان، واللسان، والجدل.
وقال الحطيئة أيضاً:

تحنن عليّ هداك المليك فإنّ لكلٍ مقامٍ مقالاً⁽⁵⁾

1 - سورة القيامة، آية 29.

2 - سورة يونس، آية 81.

3 - الكشف، جار الله محمود الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2003م، ج5، ص175.

4 - البيت من بحر الرمل، ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به حمدو طمّاس، دار المعرفة بيروت، ط 1 2004 م، ص 96، وينظر كتاب: الشعر والشعراء - لابن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، 1423هـ، ج1، ص273.

5 - البيت من المتقارب، ديوان الحطيئة، اعتنى به وشرحه حمدو طمّاس، دار المعرفة بيروت، ط2، 2005م، ص169.

ومما لا يتطلب برهاناً أنّ مقامات الخطاب والحديث، تختلف باختلاف الموضوع، والمقصود، وحال الموجه إليه الخطاب، ومن ثمّ قال البلاغيون: (لكلّ مقامٍ مقالٌ)⁽¹⁾ فأصبحت هذه العبارة مثلاً سارت به الركبان، وتداولته كتب الأمثال⁽²⁾.
سياق المقام اصطلاحاً:

تعددت اصطلاحات الباحثين واللغويين حول هذا المفهوم (المقام) مع اتفاقهم في مضمونها، ويطلق عليه (السياق العام) و(المقام) و(السياق الاجتماعي) و(سياق الحال) و(الناحية الالكلامية) و(المسرح اللغوي) و(السياق الخارج عن النص) أو السياق الخارجي، و(السياق غير اللغوي) وتطلق عليه رقية حسن ما وراء البنية اللغوية⁽³⁾.

مفهوم التركيب النحوي وربطه بالمقام:

التركيب النحوي هو مستوى من مستويات التحليل اللغوي، يدرس ترتيب الكلمات في الجمل، والطرق التي تتألف بها الجمل من الكلمات⁽⁴⁾ والربط بين البنية اللغوية والبنية المقامية هو ما يسعى لبيان جزء من هذه العلاقة والربط بينها.

فهناك مسائل نحوية روعي في ضبط قواعدها وتحليل مادتها، وتفسيرها اتخاذ المقام وظروفه الاجتماعية أداةً أو مبدأً يُستأنس به في التعقيد والتقنين للظواهر النحوية على حد قول د.كمال بشر⁽⁵⁾.

- 1 - كتاب الحيوان، الجاحظ، تح: عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، 1996م، ط1، ج1، ص201.
- 2 - ينظر مجمع الأمثال للميداني، تح: محمود محي الدين عبدالحميد، دار المعرفة، بيروت، ج2، ص198.
- 3 - ينظر علم النص ونظرية الترجمة، د.يوسف نور عوض، دار الثقافة، مكة المكرمة، ط1، 1410هـ، ص36.
- 4 - ينظر علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، د.محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت، ص226.
- 5 - ينظر علم اللغة الاجتماعي، د.كمال بشر، دار غريب، القاهرة، ص98.

فالنظرة المقامية خلال تحليل المسائل النحوية والربط فيها بين المبني والمعنى (أي: بين مكونات الخطاب ومقامه) أمر ينبغي أخذه بالحسبان والذي قد يدفع الدارسين إلى نظر أعمق وأشمل في هذا الشأن. ويؤكد د.كمال بشر على أن " النحاة راعوا المقام بصورة أو بأخرى وإن لم ينصوا على ذلك إلا في حالات محدودة، واعتمدوا عليه في كثير من الحالات عند التعقيد، ووضع الضوابط العامة لمادتهم " (1)، وهذا الذي يتحدث عنه الدكتور كمال بشر هو (المقام النحوي) وهذا ما ستعالجه هذه الدراسة أي: التركيب النحوي وأثر المقام عليه دلاليا. فالدراسة النحوية ليست دراسة معيارية فحسب، فهناك اليوم ما يُسمى بالنحو الوصفي، والمقام هو مركز الدراسة الوصفية التي تبحث في الدلالة.

ويرى الدكتور محمود السعران: أنه على الواصف النحوي أن يحدد العناصر النحوية في النظم، وعلاقتها بظروف الاستعمال (2)، وأن يدخل في اعتبار البنية الشكلية الظروف الاجتماعية الكائنة عند نطق الكلام (3).

التركيب لدى التحويلية التوليدية:

تعتمد النظرية التوليدية التحويلية على أساسين هما:

الأول: الأصلية، أو ما يعرف بالتركيب الباطني، أو البنية العميقة، وقياسها القدرة اللغوية.

الآخر: الفرعية، أو ما يعرف بالبنية السطحية، أو التركيب الظاهري، ويمثلها الأداء الفعلي للكلام.

وعلى هذا فيكون التركيبان: الأصلي (الباطني) ويمثله مثلاً (الذكر والتكثير والترتيب النحوي) ويعبر عنه بالبنية العميقة، والحذف والتعريف والتقديم لدى هذه المدرسة النحوية تمثلها البنية السطحية (الجمل المكتوبة أو المنطوقة) ولكن هذه المدرسة (التوليدية التحويلية) لم تنظر إلى قاعدة الحذف مثلاً-على

1 - المرجع السابق، 97.

2 - ينظر: علم اللغة، محمود السعران، ص 239.

3 - ينظر المرجع السابق، ص 239.

أنها قاعدة تخضع للسياق، لأنَّ سياقاً قد يبيح أن نحذف، وسياقاً آخر يلزمنا بالذكر، وكذلك لم ننظر إلى الحذف نظرة بلاغية، بل هي جانب رياضي، فالبنية العميقة بها عناصر يحذف منها عنصر في البنية الظاهرية، ولكن علماء البلاغة نظروا إلى الحذف على أنه جانب بلاغي.

ولعل هذه النظرية يمكن أن تعدَّ حدّاً حاسماً وفارقاً واضحاً بين الدراسات البلاغية الأسلوبية، والتحويلية التوليدية، حيث تنظر الأخيرة للتحويلات في البنيتين على أنها تحويلات رياضية، بينما تراها الدراسات البلاغية الوصفية على أنها تغيرات دلالية.

دلالة التقديم والتأخير:

التقديم هنا يعني المفهوم الذي أراده الجرجاني وهو: "تحويل اللفظ من مكانه إلى مكان آخر"⁽¹⁾ ويعرف التقديم أيضاً بأنه: "تقديم جزء من الكلام بمقتضى البلاغة، حقه أن يتأخر في الترتيب بمقتضى الأصل العام في القواعد"⁽²⁾

وهو أيضاً: تغيير بنية التركيب الأساسية، أو هو عدول عن الأصل يكسبها حرية ورقة، ولكن هذه الحرية غير مطلقة⁽³⁾، ويكون هذا التغيير بإزاحة أي لفظ من مكانه في الترتيب الأصلي إلى مكان أسبق منه في التركيب والترتيب.

هذا التحويل لا يكون إلا لأغراض ودلالات ينبغي مراعاتها والكشف عنها في دراسة التراكيب والأساليب، هذا ولم ينكر دلالات التقديم والتأخير من اللغويين إلا قلة، قال عنهم عبد القاهر الجرجاني: "صغر أمر التقديم والتأخير

- 1 - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح: د. محمد التتيجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1996، ص134.
- 2 - الحديث النبوي من الوجهة البلاغية، د. عز الدين علي السيد، دار الطباعة المحمدية بالأزهرية، دار الكتب، 1973م، ص134.
- 3 - بحوث بلاغية، أحمد مطلوب، دار الفكر للنشر، بيروت، 1999، ص41.

في نفوسهم، وهَوَّنوا الخطب فيه حتى أنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضرباً من المتكلم، ولم تر ظناً أزرى بصاحبه من هذا وشبهه⁽¹⁾ فالأصل في الجملة العربية أن تُركَّب على النمط المعهود من قواعد النحو، وقد يقدم المؤخر، ويؤخر المقدم لغرض بلاغي أو لغرض يتعلق بالمعنى ولا يخالف قواعد اللغة، وأن يُؤمن اللبس.

ولهذا لا يصح التقديم في مثل قولنا: (ضرب موسى عيسى) لأنه لا توجد قرينة تحدد الفاعل من المفعول به إلا الترتيب الأصلي للجملة الفعلية. لكن قد يكون التقديم أبلغ، كتقديم المفعول على الفاعل، وتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم الظرف أو الحال، أو الاستثناء.

ودلالة التقديم والتأخير تختلف دلالاته على المعنى باختلاف ترتيب الجملة الإخبارية، ومثال هذا إذا قلت: (ما فعلت) كنت قد نفيت عنك فعلاً لم يقع، فإذا قلت: (ما أنا فعلت) فقد نفيت عن نفسك فقط دون نفيه عن غيرك، ومثل هذا التقديم والتأخير في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾⁽³⁾ ففي سورة يس قَدَمَ ﴿مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ﴾ على (رَجُلٌ) وفي القصص قدم (رَجُلٌ) على قوله: ﴿أَقْصَى الْمَدِينَةِ﴾.

قال سماحة الأستاذ محمد الطاهر بن عاشور؛ وبهذا يظهر وجه التقديم ﴿مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ﴾ على (رَجُلٌ) للاهتمام بالثناء على أهل أقصى المدينة، وأنه قد يوجد الخبر في الأطراف ما لا يوجد في الوسط، وأن الإيمان يسبق إليه الضعفاء لأنهم لا يصدُّهم عن الحق ما فيه أهل السيادة من ترف وعظمة، إذ المعتاد أنهم يسكنون وسط المدينة⁽⁴⁾.

وفي هذا المعنى يقول أبوتام:

- 1 - دلائل الإعجاز، ص 98
- 2 - سورة يس، آية 20.
- 3 - سورة القصص، آية 20.
- 4 - تفسير التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1984م، ج2، ص366.

كانت هي الوسط الممنوع فاستأبنت ما حولها الخيل حتى أصبحت طرفاً⁽¹⁾.
أما قوله تعالى في سورة القصص: «وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى»
فقد جاء النظم على الترتيب الأصلي، ولم يكن داعياً للإيمان⁽²⁾ فقدم (الرجل)
في سورة يس لأنَّ المقام يتطلب ذلك وأخر (الرجل) في سورة القصص لأنَّ
المقام يتطلب ذلك.

فالمقام هو ما يفسر دور التقديم وأثره الدلالي في التركيب، ولهذا كانت
القيمة الدلالية للتقديم أو التأخير قيمة جاءت مراعاة لهذا السياق، ومن ثم
كانت دلالة التقديم والتأخير جزءاً من دلالة المقام، يقول الجرجاني عن التقديم
والتأخير: "هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية،
لا يزال يكشف لك عن بديعه ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعراً
يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبباً راقك، ولطف عندك
أن قدّم فيه شيء وحول اللفظ من مكان إلى مكان"⁽³⁾.

وهذا التقديم قد اعتمدت العرب فيه العناية والاهتمام ولذلك قال سيبويه
وهو يذكر الفاعل والمفعول: "كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم بشأنه
أعنى وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"⁽⁴⁾

ومعنى كلام سيبويه هذا أنه قد تكون أعراض في فعل ما، أن يقع
إنسان بعينه ولا يبالون من أوقعه.

ويتحدث الجرجاني عن سر من أسرار دلالة التقديم فيقول: "ومن أبين
شيء في ذلك، الاستفهام بالهمزة، فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت:
أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه، وكأن غرضك من استفهامك

1 - ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تح محمد عبده عزام، دار المعارف القاهرة
ط4، 374/2.

2 - التحرير والتنوير، ج22، ص366.

3 - دلائل الإعجاز، للجرجاني، ص96.

4 - الكتاب، سيبويه، ط1، ص34.

أن تعلم وجوده، وإذا قلت: أنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو؟ وكان التردد فيه⁽¹⁾

ومن هذا قوله-صلى الله عليه وسلم-: ((باسمك ربي وضعت جنبي))⁽²⁾ فالنمط التركيبي لهذه الجملة كالتالي:

جار ومجرور، مضاف لكاف الخطاب، منادى مضاف إلى ياء المتكلم، وفعل مع تاء فاعلة، مفعول به مضاف إلى ياء المتكلم .
أما التركيب الأساسي لها فهو كالتالي: وضعت جنبي باسمك ربي، فعل وفاعل، مفعول به مضاف، جار ومجرور، منادى مضاف.
ودلالة هذا التقديم التبرك بالبدء بيسم الله وتعظيمه، وتقديم مناداته أمام طلب الحاجات.

ومثل هذا السابق قولنا قبل عمل أي حاجة: (بسم الله)، فمتعلق الجار والمجرور فعل محذوف يقدر فعلاً مناسباً للمقام الذي ورد فيه، إن كان قراءةً: فاقراً باسم الله، وإن كان كتابةً فاكتب بسم الله، وإن كان أكلاً نأكل بسم الله... وهكذا.

ودلالة حذف الفعل وهنا التبرك بالبدء بيسم الله على أرجح الأقوال في إعرابه.

ومن دلالات التقديم (التخصيص) كما في قول المصلي: ربنا لك الحمد. فالنمط التركيبي الأساسي للجملة: الحمد لك، مبتدأ وخبره.

بينما النمط التحويلي الدلالي لها هو: لك الحمد: خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، وغاية تقديم الخبر هي: تخصيص الله بالحمد، فلا يُحمد سواه، ومثله قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ و﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾⁽³⁾ فقدم الضمير المنفصل (إِيَّاكَ) في الجملتين: (للحصر والتخصيص) فالنمط التركيبي الأساسي للجملة:

1 - دلائل الإعجاز، ص 97.

2 - صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب التعود والقراءة عند النوم، حديث 5961.

وينظر صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، حديث 2714.

3 - سورة الفاتحة، آية 4.

نعبدك، ونستعينك، فعل وفاعل مستتر وضمير مفعولاً به، بينما النمط التحويلي الدلالي لها هو: لك العبادة ولك الاستعانة دون سواك، لأن مقام الخطاب لله عز وجل، فلا يكون إلا كذلك.

دلالة الذكر والحذف:

اعتنى علماء اللغة العرب على قدم بدلالة الحذف وأهميته في تحليل التراكيب النحوية، قال ابن فارس: " من سنن العرب الإضمار ويكون على ثلاثة أضرب: إضمار الأسماء، وإضمار الأفعال، وإضمار الحروف"⁽¹⁾، ويقول أيضاً: " ومن سنن العرب الحذف والاختصار، يقولون: والله أفعل ذلك، يريدون لا أفعل "⁽²⁾.

وقد خصص ابن جني لهذه الظاهرة باباً سماه في شجاعة العربية⁽³⁾ ووصف الجرجاني ظاهرة الحذف بأنها باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تتطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين⁽⁴⁾.

ودلالة الحذف في التراكيب النحوية لا بد منها من إدراك المقام والموقف والحالة التي عليها كل المشاركين في الخطاب بما فيهم على وجه الخصوص (المتكلم والمخاطب) فالحال المدرك يكون دليلاً يصوغ التصرف في بناء التراكيب من غير حاجة إلى تقدير محذوف، بل تصبح الحال كاشفة عن المعنى المقصود، وهذا ما يؤكد الدكتور العوادي حين قال: ((يمكن أن نستنتج أن النمط التركيبي للجملة قد لا يخضع إلى قاعدة نحوية ثابتة تُملي على المتكلم إخراجها على هيئة معينة، وإنما زمام الأمر في ذلك بيد المتكلم،

1 - الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، ص156.

2 - المرجع السابق، ص176.

3 - الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد النجار، عالم الكتب، بيروت، ج2، ص360.

4 - ينظر دلائل الإعجاز، ص121.

وما توفر القرائن الحالية من جواز الاستغناء عن أحد ركني الإسناد⁽¹⁾)). والمحذوف إذا قام عليه شيء كان في حكم الملفوظ به، وإن لم يجر على اللسان، فالمقام دوره هنا يحدد المحذوف، ومثاله أن ترى رجلاً قد سدّد سهماً نحو الهدف، ثم أرسله فتستمع إلى صوت فتقول: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس فقوله: (أصاب) الآن في حكم الملفوظ به وإن لم يوجد في اللفظ، غير أنّ دلالة الحال نابت مناب اللفظ.

وكذلك قولهم لرجل هوى بسيف في يده: زيداً، أي اضرب زيداً، فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به.

ومن ذلك أيضاً إذا أومأت لرجل وفرس، فقلت كَلَمْ هذا هذا، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت، ولكن قرينة الحال ستذهب إلى معين بذاته، لأن في الحال بياناً لما نعني.

وفي التركيب النحوي إذا كانت علامة الفاعل والمفعول مقدرّة وجب أن يكون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً به كما في قولنا: ضرب عيسى موسى، إلا إذا دلّ الحال والمقام عليهما، كما في قولنا: أكلت سُعدى الكمثرى، فإن ثمة قرينة تبين الفاعل من المفعول فيجوز هنا أن نقول: أكلت الكمثرى سُعدى، أو أكلت سُعدى الكمثرى .

الحذف عند علماء النص:

اهتم علماء النص كثيراً بظاهرة الحذف، لما تسهم به من قدر كبير في تحقيق التماسك النصي، وقد أكد هذا (هاليداي ورقية حسن) في كتابهما (Conesion in English)⁽²⁾ والذي يسميه الحذف عند علماء النص هو الاكتفاء بالمبنى العدمي أو الإبدال من الصفر، يقول روبرت دي بوجراند: ((لقد كانت المناقشات حول الحذف هو ما يسمى أحياناً الاكتفاء بالمعنى

1 - سياق الحال في كتاب سيوييه، دراسة في النحو والدلالة، د.اسعد خلف الله العوادي، دار حامد للنشر، عمان الأردن، ط1، 2011م، ص101.
2 - ينظر علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، د.صبحي إبراهيم الفقي، دار قُباء، القاهرة، 2000م، 192/2.

العدمي مثاراً للأخلاق... ويمكن التعبير عن هذه المجادلة على النحو التالي: إن البنيات السطحية في النصوص غير متكاملة غالباً بعكس ما قد يبدو في تقدير الناظر، وفي النظريات اللغوية التي تضع حدوداً واضحة للصواب النحوي أو المنطقي يتكاثرت بحكم الضرورة نظرها إلى العبارات بوصفها مشتملة على حذف ما يُقتضي مبدأ حسن السبك⁽¹⁾.

حذف الفعل:

يحذف الفعل في العربية للعلم به، قال سيبويه: ((إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل بالقرائن، ومثاله قولك: زيداً، وعمراً، ورأسه⁽²⁾)) ولتقدير الفعل هنا يعيد سيبويه بناء المقام في هذه الجمل فيقول: ((وذلك إذا رأيت رجلاً يضرب، أو يشتم، أو يقتل، فاكتفيت بما هو من عمله أن تلفظ له بعمله، فقلت: زيداً، أي: أوقع عمك بزید⁽³⁾). وفي هذا يؤكد سيبويه ويقرر أهمية بناء المقام في التقدير اللغوي.

ومثاله القول المأثور عند استقبال ضيف ما قدم من سفر تقول له: (أهلاً وسهلاً) فهما منصوبان بفعل محذوف، وأصل تركيب الكلام فيهما أنهما وصفان لموصوفين محذوفين، أي: أتيتم قوماً أهلاً، ونزلتم موضعاً سهلاً. وكشف لنا سيبويه السر في حذف مثل هذه الأفعال المشاهدة بالحواس فقال: ((وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء لكثرتها في كلامهم، واستغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر⁽⁴⁾))، وكثرة الاستعمال هو من سياق المقام، لأنه عرف لغوي.

الذكر والحذف في المفعول به:

يحذف المفعول به في العربية عندما يتطلب الحال والمقام ذلك، لأنّ النفوس تتطلع وتتشف لما لا تعرفه، وما هو أهم عندها، كما أنّها أيضاً

- 1 - النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ترجمة: د. تمام حسان، عالم الكتب القاهرة، 1989م، ص 340.
- 2 - الكتاب، سيبويه، 253/1.
- 3 - المرجع السابق 253/1.
- 4 - المرجع السابق 275/1.

تحذف المفعول به إذا كان المعنى المقصود هو الفعل نفسه، وهذا ما أكدّه الجرجاني حين قال: ((فاعلم إن أغراض الناس تختل في ذكر الأفعال المتعدية، فهم يذكرونها ثارة، ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين))⁽¹⁾.

فيظهر من هذا أنّ أسرار الحذف تتعلق أيضاً بغرض المتكلم في كلامه، وبما هو أهم لدى مخاطبه، فيكون إحدى أغراض حذف المفعول به (إثبات المعنى) الموجود في الفعل من غير اهتمام بمفعوله، ومن ثم كان حذف المفعول به لدى البلاغيين في كثير من الأحيان يدل على الشمول والعموم، وهذه الفائدة في ذكر المفعول وحذفه يقول فيها عبدالقاهر الجرجاني: ((ألا ترى أنك إذا قلت هو يعطي الدنانير كان المعنى أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في إعطائه، أو أنه يعطيها خصوصاً دون غيرها، وكان غرضك في الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء، لا الإعطاء في نفسه ولم يكن كلامه مع من نفي منه إعطاء بوجه من الوجوه، بل مع من اثبت له إعطاء، إلا أنه لم يثبت إعطاء الدنانير، فاعرف ذلك فإنه أصل كبير عظيم النفع))⁽²⁾.

دلالة التعريف بـ(أل):

يرى بعض النحاة أن (أل) في جميع أحوالها (التعريفية هي للعهد، وقُسم هذا المعهود إلى قسمين: معهود شخص، ومعهود جنس، فالمعهود الشخص هو (أل) العهدية، تشير إلى واحد بعينه من أفراد هذا الجنس معهود لدى المخاطب فكأنما أحيل إليه⁽³⁾.

1 - دلائل الإعجاز، ص127.

2 - المرجع السابق، ص128.

3 - ينظر معاني النحو، د.فاضل صالح السامرائي، دار الفكر بيروت، ط2، 2002م، ج1، ص190.

وأل الجنس هذه أحياناً تكون للاستغراق كما في قولك: الإنسان حيوان ناطق، وأحياناً تكون للحقيقة والكمال، كما في قولنا: (هو الرجل)، أي: حقيقة هذه الصفة وكمالها.

لكن النحاة اختلفوا في فائدة تعريف الجنس بأل مع بقائه نكرة، فذهب بعضهم إلى أنه تعريف لفظي لا فائدة تحته، وإنه لا فرق بين المعرف بهذه ال(أل) واسم الجنس النكرة، فلا فرق بين قولنا: (يعطي الثمرة) و (يعطي ثمرة) بينما يرى آخرون أن الفرق بينهما كالفرق بين المطلق والمقيد، فالمعرف بال الجنس يدل على حقيقة يقيد حضورها في الذهن، واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة دون قيد، قال الدكتور فاضل السامرائي: ((والحق أن المعرف بأل الجنس يختلف عن اسم الجنس النكرة، وذلك أن المعرف بأل يقصد به اختصار الجنس وهيئته المعلومة في الذهن))⁽¹⁾.

ففي قوله تعالى على لسان سيدنا يعقوب: ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾⁽²⁾ فأل في قوله تعالى: ﴿الذَّنْبُ﴾ هل هي للعهد أم للجنس، فقد تكون للجنس لأن سيدنا يعقوب لا يقصد ذنباً بعينه، وقد تكون للعهد على اعتبار (الذنب) المعهود عليه يأكل البشر.

لكن الأمر يختلف في قوله تعالى في سورة البقرة في دعاء سيدنا إبراهيم: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾⁽³⁾ وقوله في سورة إبراهيم: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾⁽⁴⁾ فكلمة (بلدًا) بغير أل تكن دعاء لهذا المشار إليه أن يكون بلدًا وأن يكون آمناً، فالمقام يفسره بأن هذا المكان ليس بلدًا. وإما حكاية دعوته في سورة إبراهيم بقوله: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾ فتلك دعوة لإبراهيم بعد أن صار بلدًا⁽⁵⁾، والذي يهمننا من هذه الآية سياق المقام في ذكر وحذف (أل). كما تبين مما سبق.

- 1 - المرجع السابق، 190.
- 2 - سورة يوسف، آية 13.
- 3 - سورة البقرة، آية 126.
- 4 - سورة إبراهيم، آية 35.
- 5 - ينظر تفسير التحرير والتنوير 715/1.

وفي حديث عبدالله بن عمرو قال: تخلف عنا رسول الله-صلى الله عليه وسلم- في سفرة سافرناها فأدركنا - وقد أرمقتنا الصلاة - ونحن نتوضأ فجلنا نمسح على أرجلنا فنادى بأعلى صوته: ((ويلٌ للأعقاب من النار))⁽¹⁾. فالألف واللام في (الأعقاب) يحتمل أن تكون للعهد، والمراد الأعقاب التي رآها ولم تمسها الماء، ويحتمل أن لا تخص بتلك الأعقاب التي رآها كذلك، وتكون الأعقاب التي صنفتها هذه الصفة التي لا تعم بالمظهر، ولا يجوز أن تكون الألف واللام للعموم المطلق⁽²⁾ يعني أن (أل) تكون للعهد في الحالين: إما العهد الشخصي، أو العهد الوصفي.

تعريف ركني الإسناد:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، كما أن الأصل في الخبر أن يكون نكرة، ولكنهما قد يختلفان، ويأتیان معرفتين، وحينئذ أيهما يكون المبتدأ، وأيها الخبر؟ لكن يأتي هنا دور سياق الحال والمقام في الخطاب وتسقط لنا المرجوح من الاختلافين معاً، وقد ساق الدكتور فاضل السامرائي قول ابن هشام: المشهور لدى النحاة إذا كانا معرفتين أن المقدم هو المبتدأ⁽³⁾، وهذا كما قال ابن مالك:

فامنعهُ حينَ يَسْتَوِي الجُزْءانِ عُرْفاً وَتُكْرَأُ عَادِمَى بَيَانٍ⁽⁴⁾.
ويقرر ابن هشام: أن المبتدأ ما كان أعرف لزيد في قولك: (زيدُ الفاضلُ) و(الفاضلُ زيدٌ) أو ما كان هو المعلوم لدى المخاطب، كان يقول: من القائم؟ فتقول: زيدُ القائمُ، فإن علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ⁽⁵⁾.

- 1 - صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب غسل الرجلين ولا يمسخ على القدمين، حديث 161.
- 2 - ينظر إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن رقيق العيد، مؤسسة الرسالة، 2005م، 17/1.
- 3 - ينظر معاني النحو، 153/1.
- 4 - شرح ابن عقيل، ابن عقيل، تح. محمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة دار التراث، ط20، 1980، ص231.
- 5 - معاني النحو، 154/1.

فالتحقيق أن المبتدأ ما كان معلوماً عند المخاطب، والمجهول هو الخبر، فتأتي بالأمر الذي يعلمه المخاطب فتجعله مبتدأ، ثم تأتي بالمجهول عنده فتجعله خبراً عن المبتدأ، وذلك نحو أن يعرف المخاطب زيداً ولكنه يجهل أنه أخوك، وأردت أن تعرفه بأنه أخوك قلت له: زيدٌ أخي، وإذا عرف أن لك أخاً وعرف زيداً، ولكنه يجهل أنه أخوك، وأردت أن تعرفه بأنه أخوك قلت له: زيدٌ أخي، وإذا عرف أن لك أخاً وعرف زيداً ولكنه يجهل أنه أخوك وأردت أن تعلمه بأن أخاك هو زيدٌ قلت له: (أخي زيدٌ) فكأنَّ الأولى جواب عن سؤال مَنْ زيدٌ؟ والثانية جواب عن سؤال مَنْ أخوك؟ ونحو هذا قولك (زيدٌ القائمُ) و(القائمُ زيدٌ) فإذا رأى شخص ما رجلاً قائماً ولكنه يجهل أنه زيد، وهو يعرف زيداً في الأصل فأردت أن تعرفه بأن القائم هو زيدٌ قلت له: القائمُ زيدٌ، وإذا كان لا يعرف زيداً في الأصل فأردت أن تعرفه له بأنه هو القائم قلت له: زيدٌ القائم.

وهكذا نرى العمدة عند المحققين في تعيين المبتدأ والخبر في مثل هذه الحالة هو المخاطب وما كان أحوج إليه، والمتكلم وما يسوقه من أحداث، وسيقاق المقام والحال.

وفي هذا أسوق حادثة وقد سألني أحد الأساتذة الزملاء في إعراب قول المجنون:

يَقُولُونَ لَيْلَى بِالْعِرَاقِ مَرِيضَةٌ فَيَا لَيْتَنِي كُنْتُ الطَّبِيبَ المُدَاوِيَا
سألني أين خبر المبتدأ(ليلى)أهوشبه الجملة (بالعراق)أم قوله: (مريضة)؟ فأجبتة الخبر هو (مريضة) مستعينا في إجابتي له بالقرائن وسيقاق المقام، فالشاعر يريد إخبارنا بأن ليلي مريضة، وليس بوجودها في العراق، وقد جلب القرائن الدالة على ذلك بذكر التداوي والطبيب الأمر الذي جعلني أُجزم على إعراب (مريضة) خبراً عن المبتدأ (ليلى) مع جواز إعراب متعلق الجار والمجرور (بالعراق) خبراً عن المبتدأ. فالقول إن لسيقاق المقام دوراً في تحديد المبتدأ والخبر إذا التبس الأمر.

تعريف ركني الإسناد ودلالته:

تقول: زيدٌ منطلق، وزيدٌ المنطلق، فما الفرق بين التعبيرين؟ يُجاب على ذلك بأن التعبير الأول (زيدٌ منطلق) يفيد ثبوت الانطلاق لزيد من دون نفيه عن غيره، وأما التعبير الثاني فإنه يفيد قصر الانطلاق على زيد دون غيره، وهذا حين يظنُّ ظانُّ أن المنطلق هو غير زيد، كان يظن أنه خالد أو سعيد، فقد عرف أن ثمة انطلاقةً حدثت، ولكنَّه كان يظن أن المنطلق غير زيد، فقدمت زيدا وقصرت الانطلاقة عليه دون غيره⁽¹⁾.

وقد استُقي هذا التوضيح من رائد البلاغة الأول (عبدالقاهر الجرجاني) حين قال: ((ومن فروق الإثبات أنك تقول: زيدٌ منطلق، وزيدٌ المنطلق، والمنطلق زيد، فيكون في كل واحد من هذه الأحوال غرض خاص، وفائدة لا تكون في الباقي))⁽²⁾. ومن تعريف ركني الإسناد في الحديث الشريف قوله- صلى الله عليه وسلم-: ((المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه))⁽³⁾.

فالمعنى هو حصر كمال الإسلام وتمام الهجرة ضمن هكذا صفة ومثله قوله- صلى الله عليه وسلم-: (الحجُّ عرفة)⁽⁴⁾.

التكثير دلالة التنوين:

نص النحاة على أن التنوين يدلّ على التكثير في المبنيات وحدها دون المعربات، يقولون: سيبويه، وسيبويه إذا قلت مررت على سيبويه وسيبويه آخر منوناً لكل من سُمي بهذا الاسم، وبغير تنوين لمخصوص معين. وكذلك (صه) بلا تنوين للكف عن حديث خاص⁽⁵⁾.

1 - ينظر المرجع السابق، 157/1.

2 - دلائل الإعجاز، ص143.

3 - صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، حديث 15.

4 - الترمذي، كتاب الصيام، باب من أدرك الإمام لجمع فقد أدرك الحج، حديث 889.

5 - ينظر إحياء النحو، د. إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2003م، ص185.

وقد استنكر بعض اللغويين المعاصرين قصور دلالة التنوين: فيقول: ((ونحن لا نقبل تخصيصهم هذا ولا قصورهم، وتنوين التنكير أوسع استعمالاً، وحذفه آية ظاهرة على التعريف، وإذا عددنا المعارف لم نجد التنوين يدخل واحداً منها إلا العلم))⁽¹⁾.

لكن ابن جني لم يخصص هذه القاعدة بالمبنيات، وقال: ((ويدل عندي على أن حرف التعريف قياسه أن يكون على حرف واحد، أنه نقيض التنوين، وذلك أنّ التنوين يدل على التنكير، واللام تدل على التعريف))⁽²⁾.

ويؤكد ابن جني على أنه لم يقل بتقييد دلالة التنوين للتنكير في المبنيات فقال: ((التنوين دليل التنكير ... فإن قلت: فإذا كان الأمر كذلك فما بالهم نونوا الأعلام كزيد وبكر؟ قيل جاز ذلك لأنها ضارعت بألفاظها النكرات إذا كان تعريفها معنوياً لا لفظياً، لأنها لا لام تعريف فيها ولا إضافة))⁽³⁾.

وقال ابن جني أيضاً في توجيه لغات (أف): ((فيها ثماني لغات منها المنون وغير المنون، من لم ينون أراد التعريف، ومن نون أراد التنكير))⁽⁴⁾.

وبهذا ندرك أن العلم ينون معرباً كان كزيد وبكر، أم مبنياً كسيبويه، إذا دخله معنى التنكير والتعميم، ويبين هذا بياناً أوسع أوضح أبو سعيد السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه فقال: ((اعلم إن المعرفة تشارك النكرة في موضعين، وإنما يكون التعريف والتنكير فيهما على قصد المتكلم، وذلك في أسماء الأعلام، وفي الأسماء المضافة التي يمكن فيها التنوين، وتجعل إضافتها لفظية، يقول في الإعلام: جاء زيدٌ وزيدٌ آخرٌ، ومررتُ بعثمانَ وعثمانٍ آخرَ، وما كلُّ إبراهيمَ أبو إسحاقَ، وإنما صار الاسم العلم أصله التعريف؛ لأنه الاسم الذي يقصد به المسمى شخصياً لتلبيته بذلك الاسم من سائر الشخوص، كرجل سمي ابنه زيدا، أو غيره ليُعرف باسمه من غيره، وهذا أصله، ثم سمي

- 1 - المصدر السابق، وأشار إلى شنود (أي) عن هذه القاعدة، ينظر هامش 175.
- 2 - المنصف في التصريف، أبو الفتح بن جني، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954، ج1/69.
- 3 - الخصائص، ج3/240.
- 4 - المرجع السابق، ج3/38.

غيره بمثل ما سُمِّي به، فرادف ذلك الاسم على شخوص كثيرة، وكل منها سُمِّي لاختصاره، ثم صار بالمشاركة عاماً فأشبهه أسماء الأنواع، كرجل و فرس، ونحوه، فما هو في الجماعة كل واحد منهم له ذلك الاسم، فإن أورد المتكلم قاصداً إلى واحد عنده أن المخاطب يعرفه فهو معرفة، وإن أورد على واحد من جماعة لا يعرفه المخاطب فهو نكرة⁽¹⁾.

وخالصة ذلك كله: أن بعض محققي النحاة يرون أنه كما أن لـ(أل) دلالة التعريف، فكذلك التتوين دلالة التتكير ولذلك قال الأستاذ إبراهيم مصطفى: معنى التتوين غير خطي، فهو علامة التتكير، وقد وضع العرب للتعريف أداة تدخل على الاسم هي (أل)، وجعلت للتتكير علامة تلحقه هي التتوين⁽²⁾.

الاشتغال في التركيب النحوي:

قد تؤلف الجمل نوعاً من التشاكل في سياقها وتركيبها، وهذا ما يهمننا في هذه الدراسة، إذ إن أكثر أبواب النحو التي يتضح فيها السياق باب الاشتغال، وقد أدرك النحاة ذلك وأوضحوه في هذا الباب، ففي هذا الباب قسم يجوز فيه النصب والرفع، والنصب أرجح، وقسم يجوز فيه النصب والرفع، والرفع أرجح، وقسم يجوز فيه الأمران على السواء، والحكم في هذا كله لسياق المقام، فقد ذكر سيبويه ما يجوز فيه الأمران والنصب أرجح فقال: هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون فيه المبتدأ مبنياً عليه الفعل، كقولك: رأيتُ زيداً وعمراً كلمته، قال: إنما اختير أحسن عندهم، إذا كان يبنى على الفعل وليس مثله اسم مبني على الفعل، ليجري الأمر على ما جرى عليه الذي يليه قبله، إذ كان لا ينقضي المعنى لو بنيته على الفعل...⁽³⁾ وفي هذه العبارة إشارة إلى سياق المقام.

1 - ينظر إحياء النحو، د. إبراهيم مصطفى، ص 176 - 177، وقد نقل عن شرحه لكتاب سيبويه.

2 - ينظر إحياء النحو، د. إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط3، 2003م، ص 180.

3 - ينظر الكتاب، سيبويه 88/1-90.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأُمْتَالَ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَالجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السَّمُومِ﴾⁽²⁾، قال ابن الأنباري: الجانُّ منصوب لفعل مقدر، وتقديره وخلقنا الجانَّ خلقناه، فكأنَّ النصب هنا مختار على الرفع، لأنه قد عطفه على جملة فعلية، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ﴾، فقدّر الفعل الناصب، ليكون قد عطف جملة فعلية-لا جملة اسمية-على جملة فعلية، فالنصب هنا أدى إلى تناسب الجملة الفعلية، فالاختيار هنا قائم على (سياق المقام) بين الجمل، وذلك عند عطف جملة فعلية على جملة فعلية أخرى، لان العرب تختار تطابق الألفاظ وتناسقها ما لم تقسد عليهم المعاني. أما ما يجوز فيه الأمران ويُختار فيه الرفع فهو كل اسم لم يوجد معه ما يوجب نصبه، ولا ما يوجب رفعه، نحو: (زيدٌ ضربتهُ) فيجوز رفع (زيد) ونصبه، والمختار الرفع، لأن عدم الإضمار أرجح كقوله تعالى: ﴿جَنَاتٍ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾⁽³⁾.

وإذا قلت: (زيدٌ أخوك وعمرو كلمتهُ) فان الكلام في الجملة الأولى مبتدأ وخبر مفرد عطفت عليه جملة في أولها اسم، وبعده واقع على ضميره، لذلك اختير الرفع في هذا الموضع، لأنه لم يتقدم الجملة الثانية ما يعرف الاسم المشغول عنه الرفع، فكأن الاسم لم تتقدمه جملة أصلاً.

وما يستوي فيه الرفع والنصب على حدٍ سواء ذكره سيبويه تحت عنوان (باب ما يحمل فيه الاسم على اسم بُني عليه الفعل مرة، ويحمل مرة أخرى على اسم بُني على الفعل) فأياً فعلت جاز، كقول القائل: عمرو لقيته وزيدٌ كلمتهُ، هذا إن حملت الكلام على الأول، وإن حملته على الآخر قلت: عمرو لقيتهُ وزيداً كلمتهُ⁽⁴⁾.

1 - سورة الفرقان، آية 39.

2 - سورة الحجر، آية 27.

3 - سورة الرعد، آية 23، سورة النحل، آية 31، سورة فاطر، آية 33.

4 - يُنظر كتاب سيبويه 91/1.

وقد علّل الصبّان أي الاختيارين بالمشاكلة، فقال: قوله في جملة ذات وجهين يعني اسمية الصدر فعليه العجز... لأنّ في كل منها مشاكلة، لأنّ سلامة الرفع من الحذف، والتقدير عارضها ترتيب النصب على أقرب المتشاكلين⁽¹⁾.

فإذا قلت: زيدٌ لقيتهُ وعمرو كلمتُهُ، فالكلام قبل حرف العطف فيه جملتان: إحداهما اسمية، وهي الجملة الكبرى، التي هي المبتدأ والخبر، وهي (زيدٌ لقيتهُ)، والثانية جملة فعلية وهي الخبر الذي هو (لقيتهُ) وهي الجملة الصغرى، لذلك إذا قلت: (زيداً لقيتهُ وعمراً كلمته) فلك الخيار: إن شئت رفعت (عمراً) فتكون قد عطفت على الجملة الاسمية، رفعتَه لأنّ صدر الجملة اسم، وإن عطفت على الجملة الفعلية (جملة لقيته) نصبتَه، لأنّ صدر الجملة فعل.

وفي ذلك مراعاة لمجانسة الجمل، وإيضاح لجمال المشاكلة وإثراء لمعاني النحو وفق سياق المقام.

خاتمة البحث

وختاماً يمكن القول: إنّ المقام مجال رحب في اللسانيات، حيث إنّهُ مركز علم الدلالة الوصفية، وعليه قطب رحاها، وعليه يتعذر استقصاء جوانب المقام في أي مجاز، فاقتصرت هذه الدراسة على ما ظهر وبرز من دلالاته في التركيب النحوي، وخلصت إلى نتائج أهمها:

إنّ للمقام دلالة نحوية أسلوبية، فدراسة أي تركيب يقتضي ربطه بالمقام، وخلق هذا المقام من جديد وإعادة بنائه، فقد أوضحت الدراسة أنّ نمط التراكيب النحوية من التقديم والتأخير والتعريف والتكثير، والذكر والحذف يشكل دوراً دلالياً يفسره بوضوح المقام، وموقف الكلام، وما يؤطره في محيطه الخارجي. وقصدت من دراسة التركيب النحوي، ذلك الذي يُعنى باختيار جمل

1 - حاشية الصبّان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب، ط6، 1974م، 80/2.

وتراكيب على الرغم من أنّ القاعدة تبيح أمراً آخر صحيحاً، وبه يصبح التركيب وفقاً لتركيب يسبقه، ووفقاً لآخر يعقبه، ويربط بينها في وحدة كبرى هي القرينة، أو التراكيب، ومن ثم تطويع اللغة في النص، لتصير التراكيب متطابقةً، ويصير البناء حاله حال البناء المحكم، وبالتالي يكون النظر إلى دلالة التركيب كله، لا دلالة مفردات التركيب، ولذلك نعني بالقصد من دلالة التركيب هو الذي لا يقف عند العلاقات الوظيفية، بل إن اللفظة الواحدة لا تكون بليغة في نفسها، وإنما تكتسب بلاغتها من التركيب، وهذا التركيب داخل الجملة هو ما يسمى بالسياق اللغوي، فالألفاظ تكون خاضعة للسياق الذي تتركب فيه، فتتأثر كل لفظة بما يتقدمها، أو يأتي بعدها من ألفاظ.

والحمدُ لله في بدءٍ وفي ختم

مراجع البحث

- 1 . إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، مؤسسة الرسالة، سنة 2005 م
- 2 . إحياء النحو، د. إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية القاهرة، سنة 2003 م.
- 3 . إعلام الموقعين عن اب العالمين، ابن قيم الجوزية، مراجعة طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل بيروت، بلا تاريخ.
- 4 . بحوث بلاغية، أحمد مطلوب، دار الفكر للنشر بيروت، سنة 1998 م.
- 5 . تفسير التحرير والتوير، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر 1994م
- 6 . الحديث النبوي من الوجهة البلاغية، د. عز الدين علي السيد، دار الطباعة المحمدية الأزهرية بدار الكتب، سنة 1973 م
- 7 . حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب ط 6 سنة 1974 م
- 8 . الحيوان، الجاحظ، تح عبدالسلام هارون، دار الجيل بيروت سنة 1996 م.
- 9 . الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، تح محمد النجار، عالم الكتب بيروت
- 10 . دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح محمود شاكر، مكتبة الخانجي، 1984 م

- 11 - دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تح محمد التتجي، دار الكتاب العربي بيروت، ط1 سنة 1995 م.
- 12 - ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تح محمد عبده عزلم، دار المعارف ط4 لات
- 14 - ديوان مجنون ليلي، جمع وتحقيق وشرح عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر لات
- 15 - سياق الحال في كتاب سيبويه، د.أسعد خلف الله العوادي، دار حامد للنشرعمان الأردن، سنة 2011 م.
- 16 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تح محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة التراث ط20 سنة 1980 م.
- 17 - الشعر والشعراء، ابن قتيبة الدينوري(أبو محمد عبدالله بن مسلم)، تح مفيدة قميحة، دار الكتب العلمية ط2 1980 م.
- 18 - الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، دار الكتب العلمية بيروت 1997 م.
- 19 - صحيح البخاري، كتاب الدعوات، باب التعوذ والقراءة عند النوم
- 20 - صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار
- 21 - علم اللغة الاجتماعي، د. كمال بشر، دار غريب الطباعة القاهرة
- 22 - علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة، محمود فهمي حجازي، دار غريب للطباعة
- 23 - علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، دار النهضة العربية بيروت
- 24 - علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، د. صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء القاهرة، سنة 2000 م.
- 25 - علم النص ونظرية الترجمة، د. يوسف نور عوض، دار الثقافة مكة المكرمة سنة 1410 هجري
- 26 - الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر القاهرة ط3 سنة 1997 م.
- 27 - كتاب سيبويه، تح عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت بدون تاريخ.
- 28 - الكشاف عن غوامض حقائق التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية بيروت ط3 سنة 2003 م .
- 29 - اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973م

- 30 - مجمع الأمثال، الميداني، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة بيروت
- 31 - معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي، دار الفكر بيروت ط2 سنة 2002 م.
- 32 - مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تح عبد السلام هارون ، دار الجيل بيروت 1991 م
- 33 - المنصف في التصريف، أبو الفتح عثمان بن جني، دار إحياء التراث القديم 1954م
- 34 - النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بو جراند، ترجمة د. تمام، عالم الكتب القاهرة سنة 1989 م.